دور الإختصاصات الإستشارية لمجلس الدولة فى عملية صنع السياسة العامة
فى الجزائر

قراءة فى القانون العضوى 98_01 والقانون التكميلى 18_02

**The role consultative terms of reference of
the State Council in the policy-making
process in Algeria "Reading in organic law
"98_01 and supplementary law 18_02**

*
قاسم علي حاج

مخبر الدراسات القانونية المقارنة .

جامعة دكتور مولاي طاهر/ سعيدة / الجزائر

aligacem92@gmail.com

سالمى العيفة

جامعة الجزائر 03 / الجزائر

Ayoubsalemhamed@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/10 تاريخ القبول: 2020/07/17 تاريخ النشر: 2020/09/15

الملخص :

تعتبر السياسات العامة حقلا معرفيا حيويا يتضمن عدة مفاهيم ومداخل وآليات، كونها تشكل أداة شديدة الأهمية تعتمد عليها السلطات العامة لحل

*
المؤلف المرسل

معضلة إقتصادية أو إجتماعية معينة أو الحصول على نتيجة يرغب فيها المجتمع، وتتطلب عمليات صناعة السياسات العامة وتنفيذها بشكل فعال على أرض الواقع مجموعة من الشروط السياسية، والمؤهلات المؤسسية، والقدرات الفنية، ولعل من بينها اللجوء الى الإستشارة من مختلف المؤسسات والهيئات الإستشارية المكفولة دستوريا وذلك في إطار البحث عن الميكانيزمات، التي من خلالها تستطيع مختلف الحكومات أن تؤدي وظائفها بطريقة فعالة، وأن ترفع من درجة الأداء الحكومي لها.

الكلمات المفتاحية: صنع السياسة العامة، السلطة القضائية، الهيئات الإستشارية، مجلس الدولة الجزائري، الإختصاصات الإستشارية .

Abstract:

The Public policies are a vital knowledge field that includes several concepts, and mechanisms, as they constitute a very important tool that the public authorities adopt to solve a specific economic or social dilemma or obtain a result that society desires, and public policy-making and implementation on the ground requires a set of political conditions, Institutional qualifications and technical capabilities, the use of advice from various institutions and consultative bodies constitutionally guaranteed, in the context of searching for mechanisms, through which various governments can perform their functions in an effective manner .

Keywords: the public policy making, Authority Judicial, advisory bodies, the Algerian State Council, consultative terms of reference.

مقدمة :

إهتمت الجزائر بإنشاء العديد من الهيئات الإستشارية في مختلف المجالات وهذا بغية ترشيد العمل الحكومي سواء على المستوى المركزي أو المحلي حيث تشكل الهيئات الإستشارية بما يسمى (مستشار الحكومة)، و يعتبر مجلس الدولة الجزائري إحدى المؤسسات الفتية التي لم يتجاوز عمرها العقدين من الزمن وهو هيئة قضائية إستشارية إدارية استحدثت بموجب المادة 152 من التعديل الدستور الجزائري لسنة 1996 من بين الهيئات المشاركة في العملية التشريعية ورسم السياسة العامة للدولة، رغم أن وظيفته القضائية خلال السنوات الأخيرة قد طغت على وظيفته الإستشارية، التي من خلالها يساهم في العملية التشريعية، لأنها تهدف إلى مساعدة السلطات العامة على إيقاف المنازعات المحتملة.

من هنا تتبين أهمية اختيار موضوع دور مجلس الدولة في عملية رسم السياسة العامة كإشكالية علمية قانونية و تطبيقية للبحث، إضافة إلى إكتشاف حيثيات الوظيفة الاستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، ويرتكز موضوع البحث على بيان الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة وتحديد دوره الحقيقي في إعداد القانون .

و عليه فإن هذه الدراسة تنطلق من الإشكالية التالية: كيف يساهم مجلس الدولة في صنع السياسات العامة في الجزائر من خلال وظيفته الإستشارية المكفولة له دستوريا ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية نتبع من خلال دراستنا المنهج التحليلي من خلال دراسة وتحليل مكانة السلطة القضائية ودورها الفعال في عملية صياغة وصنع السياسات العامة، إضافة إلى المنهج الإستقرائي من خلال البحث في حيثيات وجوهر ما نصت عليه مختلف القوانين العضوية التي تنظم سير الإختصاصات الإستشارية لمجلس الدولة في الجزائر، ومدى مساهمته في عملية صنع السياسات العامة.

وتم تقسيم الدراسة كالتالي :

ـ المبحث الأول: دور السلطة القضائية والهيئات الإستشارية في عملية صنع السياسة العامة

ـ المبحث الثاني: إسهامات مجلس الدولة كهيئة إستشارية في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر

المبحث الأول: دور السلطة القضائية والهيئات الإستشارية في عملية صنع

السياسة العامة

تحدد دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة من خلال معرفة أدوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة، فالسياسات العامة من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء مختلف الهيئات والمؤسسات وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدورها وبدرجة تحقيقها للأهداف بكفاءة وتوازن في صنع السياسات العامة .

المطلب الأول: دور السلطة القضائية في عملية صنع السياسة العامة

تعتبر السياسة العامة تلك القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي في مجال معين ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها اللوائح و القوانين، القرارات الإدارية، الأحكام القضائية، هذا التعريف يتفق مع المنظور الحكومي للسياسة العامة ويمثل منطلقا عمليا في دراسة جوانبها و ممارستها المصاحبة و المؤثرة في عملية صنع السياسة العامة، كما أن عملية صنع السياسات العامة تمر بمجموعة من المراحل إضافة إلى تعدد الفواعل المساهمة فيها⁽¹⁾.

الفرع الأول : ماهية عملية صنع السياسة العامة

السياسة العامة هي عبارة عن المبادئ والقواعد التي تضعها الحكومة أو السلطة العليا قصد تمكين القادة من التعامل مع المشكلات المختلفة في المجتمع، وقد وجدت منذ القدم من الناحية الواقعية لكنها لم تظهر كمصطلح وكمجال للدراسة إلا بعد ظهور المدرسة السلوكية التي اهتمت بدراسة محددات السلوك الإنساني، ويرجع الفضل في ظهور مصطلح (السياسة العامة) إلى عالم الاقتصاد السياسي "هارولد لاسويل - H.Laswell"، وفيما بعد أثار هذا المجال اهتمام مختلف المفكرين الذين أعطوه بعدا أوسع ومن بينهم رواد مدخل تحليل النظم "دافيد إيستون D.Easton و غابرييل ألمانو G.Almond"، حيث اعتبروا أن السياسة العامة هي عبارة عن

محصلة تفاعل بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية من أجل توزيع القيم والمكاسب والمزايا في المجتمع وبطريقة آمنة وهي تعبر عن القدرات الاستخراجية والتوزيعية والتنظيمية والرمزية للنظام.

وعملياً صنع السياسة العامة أو رسمها تنصرف إلى فعل الأطراف المشاركة فيها والآثار التي يحدثها ذلك الفعل من وضع مبادئ وقواعد ترشد سلوك القادة على مختلف الأصعدة⁽²⁾.

ويمكن حصر مراحل رسم السياسات العامة في ثلاث هي:

1- مرحلة تحديد وإعداد السياسة العامة التي تناط من ناحية المبدأ و من الناحية الرسمية إلى السلطة التشريعية لكن من الناحية الواقعية كل الجهات تساهم فيها، ففي هذه المرحلة يتم لفت انتباه الهيئات الرسمية لوجود مشكلة في المجتمع تتطلب حل، وبالتالي فالكل سيساهم في إظهار الجانب الذي يخدم مصالحه من المشكلة، حتى يتم إدراجها في الأجندة السياسية للحكومة أين يتم ترتيب القضايا حسب أهميتها (حسب درجات الضغط) ليتم إصدار نص قانوني إتجاهها.

2- مرحلة تنفيذ السياسة العامة التي تناط من حيث المبدأ إلى السلطة التنفيذية و مختلف الإدارات العامة، لأن من أهم خصائص السياسة العامة أنها ذات نتيجة واقعية و بالتالي لا بد من التماس نتائجها على أرض الواقع.

3- مرحلة تقييم السياسة العامة التي تناط من حيث المبدأ إلى كل الأطراف الغير رسمية لإظهار سلبيات و إيجابيات سياسة عامة ما طالما أنها موجهة لخدمة المجتمع، لكن باعتبارها مرحلة مهمة تظهر نجاعة و فاعلية المؤسسات

الرسمية (وذلك من أجل بقائها في النظام)، فإنها ستمارس كل الوسائل لإظهار الجوانب الإيجابية فقط.

كما يمكن النظر إلى مراحل السياسة العامة بطريقة أخرى و هي:

1- تحديد المشاكل؛

2- تحديد القضايا و أولوياتها؛

3- وضع القضايا على الأجندة العامة؛

4- تحديد الغايات و الأهداف؛

5- تقييم المقاربات البديلة؛

6- اختيار البدائل؛

7- تنفيذ البدائل المختارة؛

8- تقييم البرامج؛

9- تقويم البرامج⁽³⁾.

الفرع الثاني: آليات تفعيل السلطة القضائية في مجال السياسة العامة

تعد عملية إعداد و صياغة القانون عملية معقدة و مركبة و ليست مجرد تقنية بحتة يقوم بها المشرع، فلا بد لو اضع التقنين أن يكون على علم واسع لأصول التشريع و فن الصياغة القانونية، و يتوفر لديه حس قانوني

يجمع خصال الضبط والدقة والوضوح، فالمرشح عند وضعه للنصوص القانونية ويحترامه لدعائم ومقومات إعداد القانون سيقبل من المنازعات الفقهية والقضائية، وتضطلع السلطة القضائية بمهمة صياغة وتفسير النصوص القانونية ومدى مطابقة الأنظمة واللوائح والقوانين مع دستور الدولة، و إصدار الأحكام في المخالفات التي ترتكب بحق المواطنين من قبل الأجهزة الحكومية، زيادة على دورها الأساسي في تحقيق العدالة وتطبيق القانون والفصل في المنازعات والحكم في الجرائم والمخالفات المتنوعة، ولل قضاء دور مهم في رسم السياسات العامة في بعض الأنظمة الحكومية مثل المحكمة العليا في الولايات المتحدة حيث لعب القضاء الأمريكي دورا كبيرا في صنع السياسات الاقتصادية، كقضايا الملكية والعقود، والعلاقة بين العمال ونقاباتهم من جهة، وأصحاب المصانع من جهة أخرى⁽⁴⁾.

وتعد رقابة القضاء أداة فعالة على التصرفات التي تقوم بها الأجهزة الحكومية في رسم السياسات العامة أو تنفيذها وصمام الأمان والضمانة الحقيقية إزاء التعسف الإداري، وذلك بإلغاء القرارات الإدارية المجحفة التي إتخذتها الجهات المعنية بحق المواطنين أو التعويض عن الأضرار التي نجمت عنها، كما إن مكانة السلطة القضائية ومدى تمتعها بالاستقلالية المترتبة عن عدم تدخل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية في سير أعمالها وإصدار أحكامها يعد من أقوى المؤشرات الدالة على دولة القانون، وتدخل السلطة القضائية الجزائرية في العملية السياسية إنطلاقا من الإختصاصات والصلاحيات الممنوحة لها دستوريا، وإن كان هذا الدور أو التدخل لا يرقى إلى ما هو

عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة ومساهمتها الكبرى والفعالة في رسم السياسة العامة⁽⁵⁾.

وعند تفحصنا لمبدأ إستقلالية القضاء وما لهذا الأخير كسلطة من إختصاصات وصلاحيات، يتضح لنا الدور الذي تلعبه السلطة القضائية في إتخاذ مبادرات تتضمن طرح خيارات تجسد جوهر سياسة عامة ما، والذي يمكن الإستدلال عليه على النحو التالي:

1- منح السلطة القضائية أو إحدى هياكلها حق النظر ودراسة مسودات التشريعات أو القوانين وتقديم رأيها حولها مع إمكانية إقتراح إدراج بعض التعديلات على هذه القوانين عندما يتطلب الأمر ذلك سواء من ناحية الشكل أو المضمون، الهدف من ذلك هو التأكد من مدى شرعية ودستورية التشريعات، وبالرغم من عدم إلزامية الأخذ بالرأي و الإقتراحات المقدمة إلا أن ذلك يسمح للهيئة القضائية بالتدخل في عملية صنع السياسة العامة من خلال التأثير فيها، وتدخل السلطة القضائية الجزائرية في هذه العملية إنطلاقا من هذه الزاوية مجسدة في الإختصاص الإستشاري لمجلس الدولة كهيئة قضائية.

2- يعتبر الدستور القانون الأسمى والأساسي للدولة وهذا الأمر يحول السلطة القضائية إلى رقيب على السياسات العامة للبلاد و التالي التأثير فيها، إضافة إلى الصلاحيات التي تسمح للسلطة القضائية التدخل في العملية السياسية، لها صلاحية النظر والفصل في المنازعات القائمة بين الأفراد أو المجموعات وبين أجهزة الدولة المختلفة، مما يتيح لها فرصة تفسير الدستور والقوانين المعمول بها

بناء على تصورها لنية المشرع وما قد يترتب عن القرار المتخذ في القضية محل التراع.

وتتجلى إسهامات السلطة القضائية في الجزائر في عملية صنع السياسة العامة في هيئتين قضائيتين ذات إختصاصات إستشارية ألا وهما المجلس الدستوري ومجلس الدولة⁽⁶⁾.

المطلب الثاني: إسهامات الهيئات الاستشارية في صنع السياسة العامة

لقد أصبح من الضروري على مختلف الحكومات وضع وتأسيس ما يعرف بالهيئات أو المؤسسات الإستشارية كونها تضم مجموعة من الخبراء والتقنيين في مختلف المجالات، الأمر الذي يمكن للحكومة من خلاله الرفع من أدائها من خلال اللجوء الى هذه المؤسسات الإستشارية من أجل التزويد الكافي بالمعلومات والآراء للتصدي لمختلف المشاكل التي تواجهها.

الفرع الأول: خصائص الهيئات الإستشارية

تم تعريف الهيئات الإستشارية على أنها تلك الأجهزة التي بحكم تخصصها تعتبر أقدر أجهزة الدولة على تزويد وحدات الإدارة العامة بالرأي والمشورة في الشؤون الوظيفية العامة سواء من الناحية القانونية أو الفنية⁽⁷⁾.

فطبيعتها الإستشارية توحى بكون آرائها في حالات كثيرة غير ملزمة للجهة المستشيرة، دون أن ينفي ذلك ما لها أو ما يمكنها ممارسته من

قوة تأثير عليها وتوجيه لها، والتي غالبا ما تكون مستمدة من قيمتها الذاتية على إعتبار أنها آراء صادرة عن رجال فنين ذوي خبرة واسعة في المسائل التي يطلب منهم إبداء الرأي بشأنها، كما تساعد الإستشارة على الإستعانة بآراء أهل الخبرة والمهارة والإستفادة من مهارات أصحاب المعرفة الفنية، خاصة وأن العمل الإستشاري في جوهره يتمحور حول جمع الحقائق والتخطيط والتنظيم ونشر الحقائق وترتيب البيانات ونشر التقارير وتقديمها للجهات الوصية ووضعها في الصيغة الملائمة للإستفادة منها، وهي من أولى واجبات أجهزة المشورة التي تهتم بأعمال التسجيل والإحصاء في شتى صورها، ولنجاحه يتوجب على الجهة المستشارة تحديد بدقة ما تحتاج إليه وإبلاغه للجهة المستشارة في ظل يقينها بمقدرتها على إمدادها بما تحتاج إليه من معلومات وخدمات إلى جانب التفكير في نتائج استخدام الاستشاري وما ينجر عن الأخذ برأيه وتنفيذ توصياته . (8)

الفرع الثاني: حتمية اللجوء للهيئات الإستشارية

لعل من أبرز الأسباب التي أدت إلى تعزيز حتمية وأهمية الهيئات الإستشارية نجد:

1- إزدیاد درجة تعقد المشاكل الإدارية نظرا لغلبة الطابع الفني لها في الوقت الحاضر، مما يدفع بالهيئات التنفيذية إلى إستشارة مثل هذه الهيئات بهدف معرفة الجوانب الغامضة في موضوع ما أو علاقته بمواضيع أخرى.

2- مشكل الوقت أو الحجم الساعي بسبب كثرة الموضوعات ودرجة تعقدها الأمر الذي لا يسمح للهيئات التنفيذية بدراسة كل الملفات بشكل دقيق وعلى النحو المطلوب لأجل اتخاذ قرار بشأنها في الوقت المناسب، مما يجتم عليها إحالتها على الهيئات الاستشارية لتتولى مهمة إعداد تقارير وبذلك تعمل على تبسيط مهامها والتخلص من عامل الضغط الزمني.

3- توسع نشاط الدولة في المجالات المختلفة وعدم اقتصرها على تقديم الخدمات بل اللجوء إلى إستخدام أساليب دقيقة لتحقيق أهداف السياسة العامة المسطرة في هذه الميادين، لأنه وفي الوقت الحالي من دون وجود ركائز وأسس فنية فإنه يصعب إنجاز المهام وتحصيل الأهداف المرجوة من الفعل. ومهما يكن من الأسباب فإن الإستشارة ذات فائدة كبيرة لأنها تمهد الطريق أمام الحكومة وتسهل عليها نشاطها بفعل لجوئها إلى الخبراء وذوي الكفاءات الفنية، وبذلك تتيح لنفسها إمكانية الإطلاع على المشاكل والمهام إلى جانب فعالية تنفيذ القرارات والسياسات في الإطار الإداري الأمر الذي يسهل ربط المعلومات بالنشاط الحكومي التنفيذي من خلال تدخلها بفعل ما يقدمه أعضاؤها المستشارون من مقترحات وتوصيات وتقارير وآراء في ميادين تخصصهم للسلطة التنفيذية، وحتى وإن لم تكن الإستشارة إلزامية من حيث طلبها أو الأخذ بنتائجها إلا أنها تعتبر منفذا لهؤلاء الاختصاصيين للتأثير و المساهمة في القرارات، في ظل تبادل الآراء والأفكار مع الهيئة التنفيذية⁽⁹⁾.

و يعتبر مجلس الدولة الجزائري من بين الهيئات الإستشارية في الجزائر والذي يسهر من خلال وظيفته الإستشارية كمستشار للحكومة من خلال مشاريع النصوص القانونية التي تعرض عليه، على أن تكون مساهمته فعالة في إعداد القانون وذلك من خلال ممارسة عمل الرقابة المسبقة على النصوص القانونية المعروضة عليه، بفضل هذا العمل يمارس مجلس الدولة وظيفته الإستشارية بإعتباره جهاز متخصص يتولى مراجعة مشاريع القوانين وذلك من خلال رقابته مدى مطابقة مشاريع النصوص للقانون وأيضا من خلال ممارسة رقابته حول نوعية المشاريع القانونية، وسوف نتطرق في المبحث الموالي من هذه الدراسة إلى الدور الذي يلعبه مجلس الدولة في عملية صنع السياسة العامة في الجزائر من خلال التركيز على الإختصاصات الإستشارية المكفولة لهذا المجلس دستوريا.

المبحث الثاني: إسهامات مجلس الدولة كهيئة إستشارية في عملية صنع

السياسة العامة في الجزائر

صدرت في الجريدة الرسمية العدد 15 المؤرخة في 7 مارس 2018 نصوص تشريعية تتضمن تعديلات مهمة تخص بدرجة أولى إختصاصات مجلس الدولة، القانون العضوي رقم 18 / 02 المؤرخ في 4 مارس 2018 يعدل ويتمم القانون العضوي 98 / 01 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، تماشيا مع التعديل الدستوري الصادر بموجب القانون 16 / 01 والذي قد تضمن أساسا تنظيم الوظيفة الإستشارية التي يمارسها مجلس الدولة

إلى جانب وظيفته القضائية، حيث تم توسيع نطاق المجال الإستشاري لمجلس الدولة ليسع الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية حسب المادة الرابعة من القانون العضوي 01/98 المعدلة بموجب المادة الثانية من القانون العضوي رقم 18/ 02 مع العلم أن المشرع نظم إجراءات الوظيفة الإستشارية المتعلقة بحالات الإستعجال بإجراءات يحركها الوزير الأول حسب المادة 38 من التعديل الجديد⁽¹⁰⁾.

المطلب الأول: الإختصاصات الإستشارية لمجلس الدولة الجزائري

يستمد مجلس الدولة إختصاصه الإستشاري من المادة 119 الفقرة الثالثة من الدستور الجزائري لسنة 1996: "يجب على مجلس الدولة أن يبدي رأيه حول مشاريع القوانين التي يعرضها عليه رئيس الحكومة قبل عرضها على مجلس الوزراء"، ويقوم مجلس الدولة في الجزائر بوظيقتين، وظيفه قضائية ووظيفة استشارية، والمجال التشريعي هنا يقتصر على مشاريع القوانين التي تبادر بها الحكومة حسب المواد 04، 12، 36 من القانون العضوي 98-01، فمجلس الدولة يعتبر غرفة مشورة للحكومة، وتمثل الوظيفة الإستشارية لمجلس الدولة في فحص مشاريع النصوص القانونية قبل إعداد القانون وتمازس في مجال ونطاق محدد يقتصر على مشاريع القوانين التي تبادر بها الحكومة، كما أن الدور الإستشاري لمجلس الدولة ينبني على مجموعة من القواعد الإجرائية وفي هذا يبقى رأي مجلس الدولة غير ملزم للحكومة حيث يمكنها الأخذ به أو استبعاده⁽¹¹⁾.

الفرع الأول: تنظيم الهيئات الاستشارية لمجلس الدولة الجزائري في ظل

التعديل الدستوري 2016

لقد جاء التعديل الدستوري لسنة 2016، ليوسع من الوظيفة الإستشارية لمجلس الدولة وذلك بوجوب عرض مشاريع الأوامر كذلك إلى جانب مشاريع القوانين على مجلس الدولة لإبداء رأيه فيها وهو ما نصت عليه المادة 142 من الدستور، التي تنص على أن: "لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطل البرلمانية بعد رأي مجلس الدولة و يعرض رئيس الجمهورية النصوص التي إتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها"، ليتم تكريس هذه المادة الدستورية من خلال تعديل القانون العضوي رقم 01-98 مرة أخرى بموجب القانون العضوي رقم 18-02 المؤرخ في 04 مارس 2018 من خلال نص المادة 04 منه: "ييدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين و مشاريع الأوامر، بحسب الشروط التي يحددها هذا القانون العضوي والكيفيات المحددة ضمن نظامه الداخلي"، ويشار أيضا إلى أن هذا النص الجديد تضمن أيضا تعديلا آخر يتعلق بالجهة المختصة بالوظيفة الإستشارية في مجلس الدولة⁽¹²⁾.

أولاً- مجلس الدولة في ظل القانون العضوي رقم 01-98:

نص القانون العضوي رقم 01-98 على أن مجلس الدولة كان يعتمد على تشكيلتين لتأدية الوظيفة الإستشارية وهما الجمعية العامة واللجنة الدائمة .

1- الجمعية العامة: حسب المواد من 35 إلى 37 من القانون العضوي رقم 01-98 يتداول مجلس الدولة في شكل جمعية عامة، يترأسها رئيس مجلس الدولة ويمكن للوزراء المعنيين أن يشاركوا بأنفسهم أو يعينوا من يمثلهم أمام هذه الجمعية، وإستناداً للمادة 37 من القانون العضوي 01-98 تتشكل الجمعية العامة لمجلس الدولة من:

- رئيس مجلس الدولة .
- نائب رئيس مجلس الدولة؛
- محافظ الدولة؛
- رؤساء الغرف؛
- خمسة من مستشاري الدولة؛
- الوزراء أو الوزير المعني بالمشروع القانوني أو ممثليهم⁽¹³⁾ .

وإذا تفحصنا تركيبة مجلس الدولة في الجمعية العامة يلاحظ أن المشرع حاول توسيع نطاق المشاركة قدر الإمكان، فإلى جانب قيادة الأركان مجلس الدولة ورؤساء الغرف وكلهم من ذوي الخبرة والكفاءة العالية، كذلك قد أشرك المشرع خمسة مستشارين، كما إعترف للحكومة ممثلة في الوزراء المعنيين أو ممثليهم بحق حضور جلسات المناقشة لتتولى الحكومة توضيح الأسباب التي دفعتها لتقديم مشاريع القوانين، فتفصح عن مقاصده وأهدافه ونطاق تطبيقه وغيرها من المحاور ذات الأهمية التي تريد إبلاغها إلى أعضاء مجلس الدولة وهذا العمل من شأنه تنوير أعضاء مجلس الدولة، فقبل دخولهم

إلى مرحلة المناقشة وقبل تصويتهم على النص محل الإستشارة يسمعون وجهة نظر القطاع المعني بالأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن ممثل الوزير داخل الجمعية العامة يجب أن لا تقل رتبته عن مدير إدارة مركزية ويعين من رئيس الحكومة بإقتراح من الوزير المعني، وهذا مانصت عليه المادة 39 من القانون العضوي رقم 98-01، وبذلك حرص المشرع على فرض مستوى معين بالنسبة إلى الأشخاص الذين يمثلون الحكومة، مما ينعكس إيجابا على مستوى مناقشات وأعمال مجلس الدولة.

2- اللجنة الدائمة: تمثل اللجنة الدائمة الهيئة الإستشارية الثانية لمجلس الدولة، والمشرع الجزائري لم يشأ إخضاع مشاريع القوانين على إختلاف الظروف العامة المحيطة بها إلى إجراءات واحدة، بل إعترف للحكومة ممثلة في رئيسها بحقها في أن تنبه على الطابع الإستعجالي للنص أو المشروع محل الإستشارة وعندئذ يجب عرضه على اللجنة الدائمة⁽¹⁴⁾.

و تتمثل اللجنة الدائمة حسب ما جاء في نص المادة 38 من القانون العضوي رقم 98-01 من:

- رئيس لجنة برتبة رئيس غرفة؛
- أربعة مستشارين دولة؛
- محافظ الدولة أو أحد مساعديه.

كما يشارك الوزير أو أحد ممثليه في الجلسات بالنسبة للقضايا التابعة لقطاعه، وخلافا للجمعية العامة لم يشر المشرع للنصاب القانوني الواجب

توافره لإعتبار مداوات اللجنة صحيحة من الناحية القانونية، وإكتفى في المادة **08** من المرسوم التنفيذي **98-261** المؤرخ في **1998/08/29** المحدد لأشكال الإجراءات و كفياتها في توافره لإعتبار المداولة و هو أغلبية أصوات الحاضرين، ولاشك أن التشكيلة المصغرة للجنة الدائمة يمكنها من الإجتماع في مدة زمنية معقولة أو من مناقشة المشروع المعروض عليها وتداول فيه، و يبلغ عدد أعضاء اللجنة الدائمة في مجلس الدولة الجزائري ستة (**06**) أعضاء فقط كما يقع على عاتق رئيس الحكومة تنبيه رئيس مجلس الدولة بالطابع الإستعجالي للمشروع وعندئذ يتم إخطار المجلس به، فإن تم ذلك يتعين على رئيس مجلس الدولة إحالته على اللجنة الدائمة، وفي حالة عدم التنبيه على الطابع الإستعجالي فإن هذا يعني أن المشرع سيسلك الطريق العادي فيعرض على الجمعية العامة.

أما فيما يخص دور محافظ الدولة في المجال الإستشاري فقد ذكرت المادة **"15"** من القانون العضوي **98-01** مايلي: "يقوم محافظ الدولة بدور النيابة العامة بمساعدة محافظي الدولة المساعدين"⁽¹⁵⁾.

ثانياً- مجلس الدولة في ظل القانون العضوي رقم **18-02**:

نص التعديل الأخير رقم **18-02** في المادة **04** التي عدلت المواد من

35 إلى **41** مكرر إضافة إلى **41** مكرر **3** على ما يلي:

- يتداول مجلس الدولة في المجال الإستشاري في شكل لجنة إستشارية حسب المادة 35 من القانون العضوي وتبدي هذه اللجنة رأيها في مشاريع القوانين ومشاريع الأوامر حسب المادة 36، و يرأسها رئيس مجلس الدولة⁽¹⁶⁾.

- يتشكل مجلس الدولة من محافظ الدولة ورؤساء الغرف و ثلاثة مستشاري الدولة ويتم تعيينهم من قبل رئيس مجلس الدولة وتصح إجتماعات اللجنة بحضور نصف أعضائها على الأقل كما يمكن للوزراء أو من يمثلهم أن يشاركوا في الجلسات المخصصة للقضايا التابعة لقطاعهم حسب المادة 37 و المادة 41 مكرر 3، ويتم الأخذ بمداولات اللجنة الإستشارية بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا، وعند تطرق وزير العدل إلى التعديلات التي أدخلت على القانون العضوي أمام البرلمان أكد أنها جاءت توخيا للنجاحة وعدم ثقل الإجراءات مضيفا أن مجلس الدولة يتكون حاليا من تشكيلتين إحدهما خاصة بالقضايا العادية وأخرى بالإستعجال، غير أنه في الواقع وفي المجال الممارساتي هناك تشكيلة واحدة ومن هنا جاء إقتراح تشكيل هيئة واحدة تدرس مشاريع القوانين والأوامر مع الأخذ بعين الإعتبار الطابع الإستعجالي، والجدير بالذكر أن المادة 38 المعدلة بالمادة 4 من القانون العضوي رقم 18-02 أسقطت ذكر محافظ الدولة رغم ما تم النص عليه في المادة 37 المعدلة بالمادة 2، مما يطرح الإشكال حول أدوار محافظ الدولة في اللجنة الإستشارية خاصة وأن المادة الأصلية 38 في القانون العضوي رقم 98_01 كانت تنص على حضوره شخصيا أو أحد مساعديه

للدلسات والمداولات وتقدم مذكرات فقط، ويبقى الإشكال في طبيعة هذه الأدوار المسندة لمحافظة الدولة⁽¹⁷⁾.

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية للرأي الإستشاري لمجلس الدولة

من أجل تبيان الطبيعة القانونية لرأي مجلس الدولة يجب إظهار القوة الإلزامية للرأي الإستشاري لمجلس الدولة في طلبه، وما مدى الإلتزام به من جهة أخرى، وعليه سوف نتطرق إلى الطبيعة القانونية من خلال إستقراء النصوص الدستورية والتشريعية.

أولاً- الإستشارة الإلزامية لرأي مجلس الدولة:

يتمتع مجلس الدولة بإختصاصات إستشارية ضيقة محصورة في إبداء الرأي علي مشاريع القوانين التي تبادر بها الحكومة ليتسع مجاله إلى الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية، وعملا برأي المجلس الدستوري فقد إستثنى باقي النصوص القانونية الأخرى من مجال الاستشارة، حيث إعتبر أن الإختصاصات الإستشارية التي أقرها المؤسس الدستوري في المادة **119** من الدستور المعدل سنة **1996** هي على سبيل الحصر تتعلق بمشاريع القوانين دون سواها وأن تحديد الإختصاصات الأخرى لمجلس الدولة بموجب القانون العضوي الواردة في نص المادة **153** من الدستور المعدل سنة **1996** كان يقصد منها تحديد إختصاصات قضائية أخرى، وعليه فإن إستشارة مجلس الدولة تكون في حالتين، الحالة الأولى تكون بخصوص مشاريع القوانين، والحالة الثانية تكون بخصوص الأوامر، وفي كلتا الحالتين فإن الإستشارة إلزامية وهو ما نصت عليه

مجموعة من النصوص منها الدستورية والتشريعية التي ألزمت الحكومة أو رئيس الجمهورية عرض مشروع القانون أو أمر أمام مجلس لإبداء الرأي فيه⁽¹⁸⁾.

1- الإلزامية بنص الدستور: نظم الدستور الرأي الإستشاري لمجلس الدولة بالنص عليه من خلال مواد دستور **2016**، منها المادة **136** المتعلقة بالإلزامية طلب رأي مجلس الدولة في مشاريع القوانين، والمادة **142** من نفس الدستور المتعلقة بالإلزامية طلب رأي مجلس الدولة بشأن التشريع بأمر.

2- الإلزامية بنص القانون: تنص المادة الرابعة من القانون العضوي رقم **01_98**: "ييدي مجلس الدولة رأيه في مشاريع القوانين حسب الشروط التي يحددها هذا القانون والكيفيات المحددة ضمن نظامه الداخلي"، وهو نوع من التأكيد على إلزامية أخذ رأي مجلس الدولة كأثر إجباري لصحة وسلامة التسلسل التشريعي، وهذا ما جاء به التعديل الأخير للقانون العضوي رقم **02-18** المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم **01-98**.

3- الإلزامية بنص التنظيم: تضمن المرسوم التنفيذي رقم **98-261** المحدد أشكال الإجراءات و كيفياتها في المجال الإستشاري أمام مجلس الدولة من خلال نص المادة **02** منه بنصها: "يتم وجوبا إخطار مجلس الدولة بمشاريع القوانين من قبل الأمين العام للحكومة وذلك بعد مصادقة مجلس الحكومة عليه"، وعند إستقراء هذه المادة نجد إلزامية إخطار مجلس الدولة من طرف الأمين العام للحكومة بمشاريع القوانين المصادق عليها من قبل الحكومة⁽¹⁹⁾.

ثانياً- الإستشارة الإختيارية لمجلس الدولة:

تكون الإستشارة إختيارية في حالتين، الحالة الاولى هي الحالة التي ينص عليها القانون على إمكانية طلب رأي مجلس الدولة، والحالة الثانية هي عدم وجود نص يوجب هذه الإستشارة، وتكون في حالة المراسيم العادية أو البسيطة أو أي مسألة قانونية يمكن طلب الرأي فيها من قبل الوزراء، والمتفحص في النظام الدستوري الجزائري يجد أن الاستشارة الاختيارية منعومة، كون النصوص المنظمة للتوظيف الإستشارية لمجلس الدولة الواردة في المادة 142 و المادة 146 من الدستور، ومن خلال القانون العضوي رقم 01-98 في المادتين 4 و 12 لم تنص على الإستشارة الإختيارية، كما أن النظام الداخلي لمجلس الدولة لم يتضمن على حالة الإستشارة الإختيارية، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 98-261 المحدد لأشكال الإجراءات وكيفيةها في المجال الاستشاري أمام مجلس الدولة، بالإضافة إلى إستبعاد مؤسس الدستور الجزائري لرئيس مجلس الدولة من بين الشخصيات التي ترأس مؤسسات دستورية ويمكن إستشارتها من قبل رئيس الجمهورية في الحالات المذكورة في المواد 107، 198، 109 من التعديل الدستوري⁽²⁰⁾.

المطلب الثاني: القواعد الاجرائية المحددة لدور مجلس الدولة في صنع

السياسات العامة

يتبع مجلس الدولة عند أدائه الدور الإستشاري مجموعة من الإجراءات والقواعد المحددة لذلك حتى تتمكن التشكيلة الإستشارية له من إصدار الرأي حول مشروع قانوني معروض علىه، كما أن بناء العمل الإستشاري

قائم على مجموعة من القواعد الإجرائية تهدف إلى تسهيل العمل الحكومي في الميدان التشريعي، الأمر الذي أدى بالمشروع الجزائري إلى تناولها في المادة 41 من القانون العضوي لمجلس الدولة، بأن تحدد أشكال وكيفية الإجراءات في المجال الإستشاري عن طريق التنظيم، وقد صدر بذلك المرسوم التنفيذي رقم 98-261 المحدد لأشكال الإجراءات وكيفيةها في المجال الإستشاري أمام مجلس الدولة⁽²¹⁾.

الفرع الأول: إجراءات الوظيفة الاستشارية

هناك مجموعة من الإجراءات يتبعها مجلس الدولة أثناء أداء وظيفته الإستشارية فهناك إجراءات سابقة عن إنعقاد الاختصاص الإستشاري، وهناك مجموعة من الإجراءات اللاحقة عن إنعقاده.

أولا- الإجراءات السابقة عن إنعقاد الاختصاص الإستشاري:

يستهل مجلس الدولة وظيفته الإستشارية بإجراءات أولية من أجل إعداد العمل الإستشاري، وعملية الإعداد تتطلب المرور ببعض المراحل أهمها عملية الإخطار أولا، وعملية إستلام المشروع من جانب مجلس الدولة وعرضه على الجهة المختصة ثاني .

1- إخطار مجلس الدولة: تعد عملية الإخطار التي تقوم بها الحكومة أحد عمليات تحريك مجلس الدولة لإبداء رأيها حول مشاريع القوانين فمجلس الدولة لا يتحرك من تلقاء نفسه، ويعد الإخطار إجراء إلزامي للحكومة ممثلة في الأمين العام لها الذي يتكفل بتطبيق العلاقات بين

الحكومة ومجلس الدولة بإرسال مشروع القانون وجميع عناصر الملف والوثائق المرتبطة به إلى أمانة مجلس الدولة، ويسجل ذلك بالسجل الزممي الخاص بالإخطار.

ولعملية الإخطار مميزات خاصة تتمثل في:

- الإخطار إجراء وجوبي: بالإستناد لنص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 98-261، والتي تلزم رئيس الحكومة بإحترام الطريق السلس في عملية التشريع بعدم تجاوز مرحلة الإستشارة القانونية التي يقدمها مجلس الدولة، ويتحقق ذلك بوجود تمرير المشروع القانوني على مجلس الدولة قبل إيداعه لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني

- أن يقدم الإخطار من قبل الحكومة: إشتطت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 98-261 القيام بعملية الإخطار من قبل الأمانة العامة للحكومة، حتى تقوم بربط العلاقات بين مجلس الدولة كقاضي استشاري والحكومة صاحبة مشروع القانون المراد إخضاعه للرقابة الاستشارية .

- ينصب الإخطار على مشروع القانون: لا تقبل عملية الإخطار أمام مجلس الدولة إلا اذا كانت منصبة على مشروع قانون مصادق عليه من قبل مجلس الحكومة، فلا يمكن إخطار مجلس الدولة بقوانين أخرى غير مشاريع القوانين وإذا ما أخطر غيرها كان الإخطار غير مقبول من أمانة مجلس الدولة والتي لها السلطة في تقدير صحة الإخطار من عدمه إستناداً لعناصر الملف (22).

2- استلام المشروع من جانب مجلس الدولة وعرضه على الجهة المختصة: بعد إستلام رئيس مجلس الدولة القانون المصادق عليه من قبل الحكومة، يأتي دور رئيس مجلس الدولة من أجل تعيين المقرر من بين مستشاري الدولة بموجب أمر، وذلك حسب نص المادة الرابعة من المرسوم التنفيذي رقم 98-261، لكن يجب التمييز بين وضعيتين، ففي الحالة العادية يعين رئيس مجلس الدولة المقرر من بين مستشاري الدولة، أما في الحالة الاستثنائية فيعود إختصاص تعيين المقرر الى رئيس اللجنة الدائمة .

-الإستشارة العادية: إذا لم تخطر الحكومة مجلس الدولة بالطابع الإستعجالي فإن هذا الأخير يسلك الطريق العادي، فبمجرد إبلاغ رئيس مجلس الدولة بذلك يتولى بموجب أمر صادر منه تعيين أحد مستشاري الدولة كمقرر ثم تجتمع الجمعية العامة.

- الإستشارة الإستثنائية: يمكن للوزير الأول تطبيقاً لأحكام المادة 38 من القانون العضوي رقم 11-13 أن ينبه في الحالات الإستثنائية على الطابع الإستعجالي للمشروع موضوع المناقشة، وفي هذه الحالة تتم دراسة هذا الأخير من طرف اللجنة الدائمة لمجلس الدولة فإذا نبهت الحكومة رئيس مجلس الدولة بالطابع الإستعجالي للمشروع، يتولى الرئيس بدوره إحالة مشروع القانون على رئيس اللجنة الدائمة أو رئيس المجلس، ولعله قصد ترك ذلك للنظام الداخلي لمجلس الدولة⁽²³⁾.

ثانياً- الإجراءات اللاحقة عن إنعقاد الإختصاص الإستشاري:

يقوم المقرر المعين بمتابعة ملف المشروع وإعداده من كل الجوانب، ولتمكين المقرر الاستشاري بالمهمة و تسهيلها على منحت السلطات نفسها التي منحت للمقرر القضائي، إذ يمكنه بذلك القيام بنشاطه في إطار الحرية الكاملة التي يطلبها التعامل مع الموضوع، ويتبع المقرر الاستشاري مجموعة من الخطوات، فبعد دراسته ملف الإستشارة سواء في الحالة العادية أو الإستثنائية، يتم تحديد جدول أعمال الجلسة كخطوة أولى ثم تعقد الجلسة كخطوة ثانية ثم تتوصل إلى إصدار الرأي.

1- تحديد جدول أعمال الجلسة: يقوم رئيس مجلس الدولة بتحديد جدول أعمال الجلسات وهذا بعد أن يتلقى التقرير من قبل المستشار المقرر في الوضع العادي أو من رئيس اللجنة الدائمة في الحالة الإستعجالية، وهذا حسب نص المادة **06** من المرسوم التنفيدي رقم **98-261** حيث جاء فيها: "يحدد رئيس مجلس الدولة جدول الاعمال ويخطر الوزير المعني أو الوزراء المعنيين".

2- عقد الجلسة : يتم عقد جلسة مجلس الدولة في المجال الإستشاري إما في شكل جمعية عامة أو لجنة دائمة، وأثناء هذه الجلسة يتلى التقرير من قبل العضو المقرر لتبدأ بعدها مرحلة مناقشة ثم المداولة.

3- إصدار الرأي و إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة: يتولى رئيس مجلس الدولة بإرسال الرأي إلى الأمين العام للحكومة وهذا حسب نص المادة **09** من المرسوم التنفيدي رقم **98-261**، وبعد وصول الرأي للحكومة فإن لهذه الأخيرة الحرية في الإختيار، إما المصادقة على تقرير مجلس الدولة أو

أن تبقي على نص المشروع الذي إقترحته، لأنه لا يوجد في الدستور أو في القانون العضوي أو حتى المرسوم التنفيذي ما يجبرها على ذلك، وعليه يبقى الرأي المقدم من مجلس الدولة مجرد رأي لا أكثر و لا أقل لأن الإدارة المركزية حرة في الأخذ أو عدم الأخذ برأي مجلس الدولة الإستشاري (24).

الفرع الثاني: قصور النطاق الإستشاري لمجلس الدولة

تتحكم السلطة التنفيذية في تحريك الإجراء الإستشاري، كما أنها من جانب آخر تجعله مقيد من الناحية الزمنية لتنفيذ ما طلب منه وهو ما يؤثر على قيمة الآراء الصادرة عنه، كما أن الجهاز الإستشاري مقيد أيضا في إعداد نظامه الداخلي الذي يجب أن يلقي موافقة السلطة التنفيذية، كما أنه لا يمكن له إثارة مسألة غير تلك الواردة ضمن جدول الأعمال المحددة سلفا من قبل السلطة التنفيذية وبالتالي فإن عدم الأخذ بالرأي الإستشاري لمجلس الدولة من شأنه أن يضعف الوظيفة الاستشارية (25)، لذا كان من الأفضل إلى جانب الإلتزام بطلب الإستشارة أن يكون هناك إلتزام بتطبيق الرأي الإستشاري لمجلس الدولة، خاصة وأن هذا الأخير يساهم كذلك في الإقتراح التشريعي من خلال التقارير السنوية التي يقدمها المجلس لرئيس الجمهورية، تتضمن تقديرات نوعية قرارات الجهات القضائية الإدارية التي ترفع إليه وكذا حصيلة نشاطاته الخاصة لمختلف المعايير وتلك النقائص الموجودة في مشاريع القوانين التي عرضت عليه خلال السنة، لكن تجدر الإشارة إلى أن نشر آراء مجلس الدولة الجزائري من الأمور المسكوت عنها والتي تم إغفالها

سواء في النصوص التشريعية أو التنظيمية بل حتى في النظام الداخلي للمجلس، على خلاف الحال في بعض الدول المتقدمة حيث أصبحت في السنوات الأخيرة آراء مجالس الدول تنشر في التقرير السنوي للمجلس وهذا ما ساعد الباحثين من دراسة هذه الآراء وذلك بالتطرق إلى طبيعتها ومضامينها⁽²⁶⁾.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن الإختصاصات الإستشارية لمجلس الدولة الجزائري قد عرفت تطورا تشريعا من خلال مختلف التعديلات الدستورية التي شهدتها الجزائر آخرها تعديل 2016، إضافة إلى مختلف القوانين العضوية بدءا من القانون العضوي رقم 98_01 وصولا إلى القانون العضوي 18_02، إلا أن هذه التشريعات القانونية لازالت تحذ من فعالية ونطاق مجلس الدولة الجزائري في مجاله الإستشاري ودوره في عملية مراجعة وصياغة القوانين وصنع السياسات العامة .

وقد تم التوصل للعديد من النتائج حول مدى أهمية الهيئات الاستشارية ودورها في صنع السياسات العامة، إضافة إلى مكانة مجلس الدولة الجزائري من صنع السياسة العامة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعمل الوظيفة الاستشارية على ترسيخ مبدأ مشاركة الخبراء والمختصين في حوكمة السياسة العامة وصنع القرار؛

- بالرغم من أن مجلس الدولة يعد المستشار القانوني للحكومة و ذلك من خلال مراجعته لمشروعات القوانين قبل عرضها علي مجلس الوزراء وقبل إحالتها علي البرلمان بنص المادة 119، إلا أنه يعاني العديد من النقائص هذه النقائص تحد من فعاليته كفاعل أساسي في رسم السياسات العامة؛

- بالرغم أيضا أن تعديل الدستور لسنة 2016 أتى بالجديد ووسع من نطاق الإستشارة لمجلس الدولة ليشمل مشاريع الأوامر، وقد تم تجسيد ذلك في التعديل الأخير رقم 18-02 المعدل والمتمم للقانون العضوي 98-01 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه، إلا أننا نجد أن آراء مجلس الدولة مجرد آراء إستشارية غير ملزمة للجهة الطالبة للإستشارة والتي لها حرية الأخذ بها أو تركها.

ولأجل تعزيز دور الهيئات الإستشارية في الجزائر وزيادة فعاليتها نقترح

جملة من التوصيات التالية:

- إن فعالية الهيئات الإستشارية مرهون بمدى توفر الإستقلالية اللازمة لهذه الهيئات حتى تعمل داخل إطار مفعم بالحرية ومنتشع بمفاهيمها، دون أي نوع من التبعية التي تجعلها مقيدة؛

- تفعيل الدور الإستشاري لمجلس الدولة الجزائري من خلال معرفة مدى تأثير الآراء الصادرة عنه لدى السلطة التنفيذية، وهذا من خلال إطلاع الجهاز الاستشاري عن مصير الرأي الصادر عنه؛

- نشر تقارير وآراء وأعمال مجلس الدولة ضمن التقارير السنوية بانتظام
للتمكن من الإطلاع عليها من طرف الباحثين و الدارسين و الجمهور بشكل
عام، كما هو الحال في الدول المتقدمة .

الهوامش:

- 1_ فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، المجلد الأول، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2001، ص33 .
- 2_ محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2005، ص 20 .
- 3_ عبد الله رابح سرير، دور المعلومات في رسم السياسة العامة، السياسات العامة ودورها في بناء الدولة والمجتمع، ملتقى وطني، 26 - 27 أبريل 2009، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، الجزائر .
- 4_ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري)، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002، ص 184-188.
- 5_ فهمي خليفة الفهداوي، مرجع سابق ، ص 275.
- 6_ مصطفى عبد الله الحشيم، مبادئ علم الإدارة، دار النشر العربية، القاهرة، 2004، ص 395.
- 7_ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق ، ص 120.
- 8_ أحمد بوضياف، الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص 85.
- 9_ سليمان محمد الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، المجلد 7، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000، ص 103.
- 10_ المادة 02 من القانون العضوي رقم 18-02 المؤرخ في 04/03/2018، المعدل و المتمم للقانون العضوي 98_01، المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية رقم 15، الصادرة بتاريخ 07/03/2018، الجزائر، ص6.
- 11_ المواد 04_12_37 من القانون العضوي رقم 98_01 المؤرخ في 30-05-1998، المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية رقم 37، الصادرة بتاريخ 01/06/1998، الجزائر، ص3.
- 12_ المادة 04 من القانون العضوي رقم 18-02 . المؤرخ في 04/03/2018.
- 13_ المواد 35 _ 37 من القانون العضوي رقم 18-02 . المؤرخ في 04/03/2018.

- 14_ عمار بوضياف، القضاء الجزائري بين نظام الوحدة و الإزدواجية، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص73.
- 15_ المادة 38 من القانون العضوي رقم 98_01 المؤرخ في 30-05-1998.
- 16_ المادة 4 من القانون العضوي رقم 18-02 المؤرخ في 04/03/2018.
- 17_ المادة 2 من القانون العضوي رقم 18-02 المؤرخ في 04/03/2018.
- 18_ بكري عبد الرشيد، الدور الإستشاري لمجلس الدولة في ظل التعديل الدستوري 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 30 .
- 19_ بكري عبد الرشيد، نفس المرجع، ص 31.
- 20_ بكري عبد الرشيد، نفس المرجع، ص 32.
- 21_ إخلاص يحياتن و شيخ ديهية، الإختصاص القضائي والإستشاري لمجلس الدولة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة مواد معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016، ص 74.
- 22_ إخلاص يحياتن و شيخ ديهية، نفس المرجع، ص 75 .
- 23_ إخلاص إخلاص و شيخ ديهية، نفس المرجع، ص 76 .
- 24_ إخلاص إخلاص و شيخ ديهية، نفس المرجع، ص 78-79.
- 25_ جازية صاش، الوظيفة الإستشارية لمجلس الدولة و العملية التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد 20، 2008، الجزائر، ص 82.
- 26_ أحمد حاكم، مجلس الدولة في العملية التشريعية (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري العمق، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016، ص 132.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

الكتب:

- أحمد بوضياف، الهيئات الإستشارية في الإدارة الجزائرية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989.
- سليمان محمد الطماوي، الوجيز في الإدارة العامة، المجلد 7، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000.
- عمار بوضياف، القضاء الجزائري بين نظام الوحدة و الإزدواجية، دار الريحانة، الجزائر، 2002.
- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية و التحليل، المجلد الأول، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2001.

- محمد الصغير بعلي، القانون الإداري (التنظيم الإداري)، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

- محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2005.

- مصطفى عبد الله الخشيم ، مبادئ علم الإدارة، دار النشر العربية، القاهرة، 2004.

المقالات :

- حازية صاش، الوظيفة الإستشارية لمجلس الدولة و العملية التشريعية في الجزائر، مجلة الفكر البرلماني، العدد 20، 2008، الجزائر.

المدخلات :

- عبد الله رابح سرير، دور المعلومات في رسم السياسة العامة، السياسات العامة ودورها في بناء الدولة و المجتمع، ملتقى وطني، 26 - 27 أبريل 2009، المنظم من قبل قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بكلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة سعيدة، الجزائر.

المذكرات و الرسائل :

- أحمد حاكم، مجلس الدولة في العملية التشريعية (دراسة مقارنة)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في القانون الإداري العمق، جامعة تلمسان، الجزائر، 2016.

- إخلاص يحياتن و شيخ ديهية، الإختصاص القضائي و الإستشاري لمجلس الدولة الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة مواد معمري تيزي وزو، الجزائر، 2016.

- بكري عبد الرشيد، الدور الإستشاري لمجلس الدولة في ظل التعديل الدستوري 2016، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.

النصوص القانونية :

- القانون العضوي رقم 98_01 المؤرخ في 30-05-1998، المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية رقم 37، الصادرة بتاريخ 1998/06/01، الجزائر، ص3.

- القانون العضوي رقم 02-18 المؤرخ في 2018/03/04 المعدل و المتمم للقانون
العضوي 01_98 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه و عمله، جريدة رسمية رقم
15، الصادرة بتاريخ 2018/03/07، الجزائر، ص6.